العلاقات التجارية الكويتية – القطرية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945):

دراسة تاريخية في ضوء الوثائق البريطانية

ووثائق بعض العائلات التجارية القطرية- الكويتية

Kuwaiti-Qatari commercial relations during World War II (1945-1939)

A study in the light of British documents and the documents of some Qatari-Kuwaiti commercial Merchants families

د. مديحه عواد الفضلي

الأستاذ المساعد بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

قسم الدراسات الاجتماعية- الكويت

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم دور النخب في تعزيز علاقات التعاون بين الكويت وقطر في مرحلة ما قبل الاستقلال، والتي تزامنت مع حكم الشيخ أحمد الجابر مبارك الصباح (١٨٨٥ –١٩٥٠) في الكويت، والشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني في قطر (١٨٨٠–١٩٥٧)، وذلك من خلال دراسة مجموعة من المراسلات والتقارير البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية والمتوفرة في موقع مكتبة قطر الرقمية (Qatar Digital Library)، بالإضافة لمجموعة أخرى من الأوراق التجارية لإحدى العوائل القطرية غير المنشورة، تم التبرع بها لمكتبة قطر الوطنية. وأظهرت الدراسة بأن نقص الغذاء والسياسات الغذائية التي اتبعها البريطانيون في زمن الحرب العالمية الثانية قد تسببت في بناء تحالفات تجارية بين الإمارتين. وعلى نطاق أوسع، كشفت هذه الدراسة طبيعة العلاقات بين تجار الكويت وقطر وكيفية عملها واندماجها مع بعضها البعض بشكل قانوني وغير قانوني في فترة الحرب العالمية الثانية، وهو ما يساعد في رسم صورة لمجتمعات تجار الخليج العربي في فترة ما قبل النفط، وتأتي أهمية الدراسة في أنها إضافة لتاريخ منطقة الخليج العربي، وبروز هيمنة الإمبراطورية البريطانية على المنطقة، واستنتجت الدراسة أنه خلال فترة الحرب، لعب تجار الكويت دورًا حاسمًا في تنشيط اقتصاد قطر خلال هذه الفترة، وشاركوا في تجارة تهريب المؤن، وفي خلق ما يطلق عليهم "أغنياء الحرب".

الكلمات المفتاحية:

النخب في الكويت وقطر– السياسات الغذائية للإمبراطورية البريطانية – أزمة نقص الغذاء– الكوته والتقنين – العلاقات التجارية خلال الحرب العالمية الثانية.

Abstract

This study aims to understand the role of elites in strengthening the relations of cooperation between Kuwait and Qatar in the pre-independence phase, which coincided with the rule of Sheikh Ahmed Al-Jaber Mubarak Al-Sabah (1885-1950) in Kuwait, and Sheikh Abdullah bin Jasim Al Thani in Qatar (1880-1957).), through the study of a set of British correspondence and reports during the Second World War available on the Qatar Digital Library website, in addition to another set of unpublished commercial papers of one of the Qatari families, which were donated to the Qatar National Library. The study argued that food shortages and the food policies pursued by the British at the time of World War II had caused the building of trade alliances between the two emirates. On a larger scale, this study explored the nature of the relations between the merchants of Kuwait and Qatar and how they worked and merged with each other legally and illegally during the Second World War, this helps in drawing a picture of the societies of the Arab Gulf merchants in the pre-oil period. Also, this study is an addition to the history of the Arab Gulf region in the period of the first world economy (1815-1948), when capitalism developed, and the British Empire dominated. The study concluded that during the war period, Kuwaiti merchants played a crucial role in revitalizing Qatar's economy during this period, and participated in the trade of smuggling supplies, and in creating what they are called "war riches." Also, the study proved the importance of Kuwait in the Gulf economy during the so-called economy of the first globalization.

key words:

Elites in Kuwait and Qatar - Food policies of the British Empire - Food shortage crisis - Quota and rationing - Trade commercial relations during World War II

المقدمة :

تعتبر العلاقات الاقتصادية الخليجية هي إحدى الموضوعات المهمة للغاية من بين موضوعات عدّة لفهم تاريخ الخليج العربي. لكن معظم الدراسات التاريخية و السياسية – سواء العربية و الغربية – تركز على علاقات دول منطقة الخليج العربي من منظور الخلافات والأزمات التاريخية وعدم ثبات الرؤى وهشاشة العلاقات والتحالفات بين الأسر الحاكمة في منطقة الخليج العربي، لاسيما في فترة ما قبل اكتشاف النفط ، مما دفع بعض الباحثين المهتمين بدراسة تاريخ علاقات دول منطقة الخليج العربي إلى الاستنتاج بأن هذه البلدان لم تنجح إلى يومنا هذا في تطوير منظومة سياسية– أمنية تمنحها السلام والاستقرار على الرغم من حصول الكثير من المتغيرات في الظروف الاقتصادية والبيئة السياسية لهذه المنطقة، وعلى الرغم من وجود منظمة التعاون الخليجي المشترك[1].

تاريخيا، يبدو أن حظ علاقة قطر بالكويت أفضل بكثير من علاقة قطر بالدول الخليجية الأخرى. فتاريخ العلاقات الكويتية القطرية يروي بعض الخلافات التي شهدتها هذه العلاقة. ورغم أن هناك القليل جدًا الذي يمكن قوله عن العلاقات التجارية القطرية– الكويتية في المصادر التاريخية المحلية، كإشارة المؤرخ التركي (زكريا قورشون) بأن قطر كانت تستورد المواد الضرورية (مثل الأرز) من الكويت[2]، لكن من خلال فحص وتحليل مجموعة من التقارير والمراسلات البريطانية الخاصة بسجلات مكتب الهند (Indian Office Records (IOR)) المتعلقة بقطر والكويت خلال الحرب العالمية الثانية والمتوفرة في موقع مكتبة قطر الرقمية (Qatar Digital Library)، هناك الكثير من الأدلة تؤكد على وجود تعاون تجاري بين المشيختين، لاسيما في وقت الحرب العالمية الثانية، التي حدثت خلال حكم الشيخ أحمد الجابر مبارك الصباح (١٨٨٥ –١٩٥٠) للكويت، والشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني (١٨٨٠– ١٩٥٧) في قطر. كما تكشف أوراق ورسائل التاجر القطري (محمد عبد اللطيف

المانع) (١٨٨٢-١٩٥٣) غير المنشورة، والتي تم التبرع بها لمكتبة قطر الوطنية، وأيضا للديوان الأميري لدولة قطر، أنه وسط هذه الخلافات والنزاعات السياسية وجدت تحالفات وتعاون تجاري قوي بين تجار الكويت وقطر. هذه الرسائل عددها عشرون رسالة، وهي موجهة إلى التاجر الكويتي (محمد عبد الله السعد) في الكويت أو العكس. والتاجر (محمد عبد اللطيف المانع) هو من وجهاء وأعيان قطر، وكان من كبار تجار اللؤلؤ في قطر، ومن التجار المقربين عند الشيخ (عبد الله بن جاسم)حاكم قطر، وأحد مستشاريه الرئيسين في الأمور السياسية والاقتصادية[3]. بينما تصف المصادر (عبد الله السعد المنيفي)(١٨٩٨-١٩٧٢) بأنه كان تاجرًا عصاميًا، وأصبح من كبار تجار التمور والمواد الغذائية في الكويت[4].

إن فهم طبيعة العلاقات التجارية بين المشيختين خلال الحرب العالمية الثانية، يتطلب فهمًا شاملاً للظروف التي مرت بها المنطقة في الفترة التي تم بها هذا التعاون. ففهم التاريخ، كما يؤمن المؤرخ الفرنسي (فرناند بروديل) (١٩٠٢-١٩٨٥)، يتطلب فهما شاملا يهتم بدراسة "البنى الخفية" للمجتمع والاقتصاد، ولا يقتصر على التاريخ السياسي والعسكري والحدثي[5]، لأن هذا النوع من التاريخ سينتج عنه فهمًا قاصرًا ومحدودا. كما أنه من المهم للغاية لفهم أي حدث تاريخي يتعلق بمنطقة الخليج العربي خلال الحروب العالمية مراقبة اتجاهات الاقتصاد الكلي البريطاني الاستعماري في فترة ما بين الحربين[6]، وهذا ما يمكن تطبيقه في هذه الدراسة.

ورغم أن التجار الكويتيين عملوا بالتجارة بين موانئ الخليج قبل وخلال فترة الحربين العالميتين، إلا أن قصة نقص الغذاء والسياسات الغذائية التي اتبعها البريطانيون في زمن الحرب العالمية الثانية قد تسببت في بناء تحالفات تجارية قوية بين قطر والكويت بالدرجة الأولى خلال الحرب العالمية الأولى. هذه القصة ظهرت لاعتبارات ارتبطت ببقاء الإمبراطورية البريطانية كقوة مهيمنة في العالم في زمن العولمة الأولـــى (١٨١٥-١٩٤٨)، الذي تميز بظهور الرأسمالية والثورة الصناعية وتطور أساليب التجارة والزراعة[7] . وكانت أزمة الغذاء في الحرب العالمية الثانية عالمية شاملة في طبيعتها، فلم ينج أي بلد من التأثر بها بشكل مباشر أو غير مباشر،

وتزامنت مع انهيار صناعة اللؤلؤ الطبيعي المورد الرئيسي في الخليج، والحصار التجاري البحريني على قطر عام ١٩٣٧.

وهذا العمل لا يقدم مسحاً شاملاً للتجارة بين الكويت وقطر خلال هذه الفترة، وإنما تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الكيفية التي تمكن بعض تجار الكويت وقطر من لعب دور اقتصادي فعال في خلق علاقات اقتصادية تعاونية ونفعية بين مشيختي الكويت وقطر، لاسيما في وقت الأزمات الاقتصادية والسياسية، وفي ظل الاختلافات السياسية بينهما. فالحاجة إلى شراء المؤن الأساسية من الكويت بسبب أزمة المواد الغذائية في الهند جعلت الكويت حليفاً لا بد منه لقطر، لاسيما وأنه حليفٌ ثريٌ. في حين كان تجار قطر وسيلة مهمة لتصريف البضائع الكويتية في المنطقة الغربية (قطر والساحل المتصالح) من الخليج العربي. لذلك، يرى الباحث أن هذه الدراسة هي محاولة لإثراء الأدبيات الاقتصادية والسياسية حول التعاون بين دول الخليج بالأخص في وقت الأزمات الاقتصادية والسياسية، كما ستفتح الدراسة طريقا جديدا في الطريقة التي ينظر بها إلى المجاعات والفقر والعوامل الدافعة لتجارة التهريب والثراء خلال الحروب.

أما منهج الدراسة فقد اقتضت طبيعة الدراسة ألا يسلك الباحث منهجًا واحدًا في دراسة موضوع البحث؛ فاستخدم المنهج التاريخي مع مراعاة الترتيب الزمني في عرض الوقائع التاريخية، ومنها ما احتاج إلى التحليل القائمِ على الاعتماد على المادة الأصلية الوثائقية وتحليلها ومقابلتها ببعضها البعض في محاولة للوصول للحقيقة التاريخية وصياغتِها بما يتناسب مع معطياتِ الدراسة، إضافة للمنهج الوصفي أحيانًا، وذلك لتوضيح أثر السياسيات البريطانية الغذائية في منطقة الخليج العربي، وربطها بالواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في قطر، وتبيان أثرها على العلاقات التجارية بين كل من إمارتي قطر والكويت. بالإضافة لذلك، تم استخدام المنهج

الإحصائي في جمع البيانات المذكورة في الأوراق التجارية للتاجرين المانع والسعد وتفريغها وجدولتها، ثم تحليلها لتوضيح مدى العلاقات بين كلا الإمارتين.

وتجيب الدراسة على الأسئلة الآتية:

- ما المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات بين قطر والكويت قبل استقلال الإمارتين؟
- ما الدوافع والعوامل التي أسهمت في التعاون الاقتصادي بين التجار الكويتيين والقطريين خلال الحرب العالمية الثانية؟
- ما الأساليب التي اتبعها التجار الكويتيون – القطريون من أجل تحقيق أقصى أنواع المنفعة الاقتصادية بينهم خلال الحرب العالمية الثانية؟

وبناء عليه تم تقسيم الدراسة إلى تمهيد يؤطر بإيجاز طبيعة العلاقات بين الإمارتين من النشأة وحتى الاستقلال، ثم مبحث أول يناقش أسباب وتأثيرات أزمة الأرز والمواد الغذائية على العالم، بينما يناقش المبحث الثاني تداعيات الأزمة الغذائية على قطر والجهود البريطانية لحل هذه الأزمة وموقف القطريين منها، والمبحث الثالث يحلل طبيعة التعاون التجاري بين الكويتيين والقطريين خلال الحرب.

تمهيد: العلاقات بين الإمارتين من النشأة وحتى الاستقلال:

إن العلاقات التجارية والاجتماعية بين آل الصباح حكام الكويت وقطر تعود إلى عام ١٧٦٦، عندما استقرت جماعات العتوب الثلاث (آل الصباح، والجلاهمة وآل خليفة) في الزبارة (في شمال قطر حاليًا)، لكن هذه العلاقات انقطعت بعد هجرة العتوب من قطر بسبب الخلاف بين آل الصباح وآل مسلم، ولم تنشأ علاقات دبلوماسية رسمية بين الكويت وقطر حتى استقلالهما عن بريطانيا[8]، فقد اتسمت العلاقات السياسية بين الكويت وقطر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بكونها غير مستقرة وتخللتها مواجهات مباشرة، نتيجة دعم حاكم الكويت للحملة العثمانية الموجة ضد ثورة الشيخ جاسم آل ثاني على العثمانيين عام ١٨٩٣، ثم تأييد ومشاركة حاكم الكويت

لأبناء عمومته حكام البحرين في أحداث انفصالهم عن سلطة شيوخ قطر في عام ١٨٩٥، وازدادت العلاقة توترًا بعد أن تحالف الشيخ جاسم مع يوسف الابراهيم وابن رشيد، العدوين اللدودين للشيخ مبارك بن صباح، للإطاحة به عام ١٨٩٧[9] . و بناء على اتفاقيات الحماية التي عقدتها الكويت مع بريطانيا عام ١٨٩٩، التي اعترفت فيها بريطانيا بقطر ككيان سياسي مستقل، ثم معاهدة حماية بريطانيا لقطر عام ١٩١٦، أصبحت أمور الشؤون الخارجية للإمارتين تحت التصرف البريطاني، لذلك كانت بنود تلك الاتفاقيات تمنع الإمارتين من التعامل بحرية مع بعضهما البعض أو مع بقية إمارات الخليج، لذلك خلال الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك أية علاقات دبلوماسية أو سياسية مباشرة بين الإمارتين أيضًا، واستمر هذا الوضع قائمًا حتى زوال هذا القيد في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٨،عندما سمحت الحكومة البريطانية لحاكم قطر بالتعامل بحرية مع الدول العربية الأخرى[10]. لكن التطورات التي حدثت في المنطقة بسبب أزمة نقص الغذاء والسياسات الغذائية التي اتبعها البريطانيون خلال الحرب العالمية الثانية أسهمت في تقوية العلاقات التجارية بين الإمارتين، لذا فإن المبحث الأول سيشرح طبيعة هذه الأزمة ومسبباتها وتأثيراتها العالمية.

المبحث الأول: أزمة الأرز والمواد الغذائية وتأثيراتها العالمية:

إن أزمة انخفاض توفر المواد الغذائية وبالأخص الأرز بالهند التي وقعت خلال فترة الحرب العالمية الثانية تمتد جذورها إلى ما قبل وقوع هذه الحرب، لذلك لابد من فهم مسببات هذه الأزمة، وهي كالتالي:

أولا: الزراعة الهندية في ظل الاحتلال البريطاني والاستجابة لاحتياجات الأسواق الخارجية:

يتطلب فهم الأزمة ومسبباتها فهم الآثار المترتبة على المنطق التجاري الممتد للاقتصاد الزراعي والمجتمع في الهند منذ بداية الحقبة الاستعمارية البريطانية ، فقد خضعت الزراعة الهندية لتغييرات مذهلة خلال الحكم البريطاني قرب نهاية القرن الثامن عشر أدت إلى انتشار ظاهرة تسويق الزراعة في الهند، هذه الظاهرة في

الأساس هي استجابة لارتفاع وتيرة الثورة الصناعية والتجارة في انجلترا، لأن تسويق الزراعة هي ظاهرة تخضع فيها الزراعة للاعتبارات التجارية، والتي تنسجم مع توجهات الرأسمالية العالمية في زراعة محاصيل غير غذائية متخصصة ومعينة أطلق عليها "المحاصيل النقدية" (Cash Drops) 11 مثل القطن، وهي ليست للاستهلاك في القرية ولكن للبيع في السوق الوطنية وبالأخص في الأسواق الدولية، بمعنى حدثت تغيرات في الإنتاج الزراعي في الهند من إنتاج الحبوب الغذائية إلى السلع والحبوب غير الغذائية من أجل الربح التجاري.12

لكن، لماذا حدثت هذه الظاهرة؟ لقد حدث تسويق الزراعة الهندية ليس لتغذية صناعات الهند، لأن الهند كانت متخلفة كثيرًا في التنمية الصناعية مقارنة بالعديد من الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر الميلادي، وإنما كانت تلك المنتجات الزراعية غير الغذائية بحاجة إليها الصناعات البريطانية، أو يمكن أن تجلب مكاسب تجارية نقدية للبريطانيين في أسواق أوروبا أو أمريكا 13، وفي شرق أفريقيا14، فعلى سبيل المثال، ازدادت مساحة زراعة القطن في الهند لتوفير قطن خام عالي الجودة لصناعات المنسوجات القطنية في بريطانيا والتي نمت بسرعة بعد الثورة الصناعية في بريطانيا. وأصبح تسويق الزراعة على القطن بالذات بارزًا حوالي عام ١٨٦٠م بسبب الحرب الأهلية الأمريكية التي عززت الطلب على القطن من الهند إلى بريطانيا لأن أمريكا لم تكن قادرة على تصدير القطن. وأكثر من ذلك، كان الجوت وصبغة النيلة من المنتجات الأخرى التي حظيت باهتمام الشركة الإنجليزية لأن هذين المنتجين لقيا قبولا كبيرا في أسواق أمريكا وأوروبا لاستخدامهما في صناعة العديد من الأقمشة والمفروشات المنزلية. بل تم تشجيع مزارع الشاي والقهوة بدلا من الأرز والغلال في الهند، لأنها أيضا حصلت على أسواق تجارية في أسواق أمريكا وأوروبا أكثر من الأرز والغلال، بالأخص القمح. في هذه العملية، أصبحت الأرض قابلة للتسويق من حيث المبدأ، حيث منح البريطانيون حقوق ملكية الأرض للمزارعين الفرديين لأول مرة. في المقابل، سيطر الانجليز على معظم مزارع المحاصيل التجارية بمرور الوقت،

واستبدلوا نظام المقايضة القديم القائم على المواد الغذائية بالمعاملات النقدية الحديثة كأساس للتبادل. وجاءت مجموعة متنوعة من التطورات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عززت هذه التأثيرات بشكل كبير، كالسكك الحديدية وتطور النقل البري التي وسعت بشكل هائل زراعة المحاصيل النقدية للأسواق الوطنية والدولية بدلا من المحاصيل الغذائية[15].

ثانيا: زيادة الطلب البريطاني على السلع الغذائية خلال الحرب العالمية الأولى:

وبعد أن اندلعت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ كانت هناك زيادة حادة في الطلب على السلع الهندية في بريطانيا وبالأخص الغذائية، حيث تم تحويل قدرات الإنتاج في بريطانيا نفسها إلى المجهود الحربي، في مقابل حدوث نقص في العرض، فقد سببت الاضطرابات في ممرات الشحن البرية والبحرية بسبب الحرب، صعوبات للزراعة والصناعة الهندية، ففي السنوات الأربع التي سبقت عام ١٩١٨، كان متوسط الإنتاج السنوي ٥٦ مليون طن من الحبوب الغذائية ، لكن في عام ١٩١٨ كان هناك ٣٩ مليون طن فقط، ولم يتم تصدير أو استيراد إلا القليل من الحبوب الغذائية في تلك السنوات، لكن كان انخفاض توفر الحبوب الغذائية بمثابة ضربة كبيرة للهند، بينما المحاصيل النقدية مثل القطن والجوت لم تظهر مثل هذا التدهور، لأنه تم تخصيص أفضل الأراضي لها، وأدى هذا إلى ارتفاع أسعار المزارع، كما أدى الطلب على الإمدادات الغذائية، وخاصة الحبوب لتضخم أسعار المواد الغذائية، واستمر هذا الاتجاه في معظم العقود القليلة التالية، فتضاعفت الأسعار تقريبًا في السنوات الست التي تلت عام ١٩١٤، وحدث ارتفاع حاد في أسعار المنتجات الزراعية بالذات في عام ١٩١٨، يعزى إلى الجفاف الذي حدث في الهند عام ١٩١٨. رافقه ارتفاع سريع للعملة الهندية والذي أثر أيضا في الارتفاع المفاجئ في أسعار المواد الغذائية بالذات في عام ١٩١٨[16] .

ثالثا: السياسات الاقتصادية الكلية الاستعمارية البريطانية:

استمرت أزمة الغذاء في فترة ما بين الحربين في الارتفاع، وبلغت أشدها خلال الحرب العالمية الثانية، وكان سبب هذا الارتفاع نتيجة لتطبيق "السياسات الاقتصادية الكلية الاستعمارية" خلال الحرب، ويقصد بها: تلك السياسات التي تبنتها الحكومة البريطانية لمواجهة أخطار الحرب بعد أن شنت اليابان هجومها على بريطانيا والولايات المتحدة في ٧ ديسمبر ١٩٤١، حينما خشيت بريطانيا من وصول الهجوم الياباني للهند، لأن بريطانيا رأت أنه إذا وصلت القوات اليابانية لساحل البنغال المتاخم لبورما، قد يسقط بسهولة بأيدي اليابانيين بسبب ضعف الإجراءات الدفاعية. والأسوأ من ذلك، قد يتعاطف السكان الهنود مع عدوهم [17] ، وكانت "السياسات الاقتصادية الكلية الاستعمارية" التي طبقها البريطانيون لمواجهة هذا الخطر الكبير ذات اتجاهين أطلق عليهما: "السياسة المحروقة" و"سياسة الإنكار". تم تنفيذ الأولي في يناير ١٩٤٢، بعد أن أصدر مكتب الحرب أمرًا بتنفيذ "السياسة المحروقة"، كالذي أعلنه تشرشل في ١٤ نوفمبر ١٩٤١ في المناطق الساحلية على المحيط الهندي، والتي كانت معرضة لخطر الهجوم الياباني البحري أيضا. وكانت التعليمات الصادرة هي تدمير المنشآت الصناعية والعسكرية والنقل في المناطق لتسليمها للجيش الياباني المتقدم، بينما يجب توزيع الحد الأدنى من مخزون المواد الغذائية على السكان قبل حدوث الانسحاب لتجنب وقوع الإمدادات السائبة في أيدي العدو. وأثناء الهجوم الياباني، كان حصاد المحصول الشتوي تم الانتهاء منه للتو في إقليم البنغال، وكانت السياسة المحروقة تعني إزالة الأرز من مخازن التجار أو تدميره. لكن هذا العمل كان بمثابة ناقوس الموت للسكان، الذين كان معظمهم يعانون من نقص التغذية في وقت السلم وقبل هذه الحرب، كما أشير إليه آنفا.

ومما زاد الوضع سوءا، أن الحلفاء فقدوا أراضي بورما الغنية بالأرز والتي كانت مصدر الأرز الدائم للهند في وقت السلم، حيث كانت تزود سكان الكثير من مناطق الهند مثل مدراس والبنغال ب 1.5 مليون طن من الأرز [18] ، وأخفقت سياسة

الحكومة البريطانية في حل هذه الأزمة، إذ كانت الحكومة الهندية البريطانية ورئيس وزراء بريطانيا العظمى غير مبالين تماما بالحالة الفعلية للسكان الهنود الذين كانوا يتضورون جوعاً، ولم يعلنا رسميًا عن حالة المجاعة، بل أعطت الحكومة البريطانية الأولوية لتوزيع الإمدادات الحيوية على الجيش وموظفي الخدمة المدنية و "الفئات ذات الأولوية" الأخرى[19] ، و حاول البريطانيون في البداية التأثير على سعر الأرز، لكن هذه الإجراءات خلقت سوقًا سوداء وشجعت البائعين على رفع سعر الأرز، بل الأسوأ من ذلك، إنهم دعوا إلى التقشف للتغلب على الأزمة، بينما كان مثل هذا التقشف في أوقات الحرب يعني الموت من أجل بريطانيا، ولم يكلف البريطانيون أنفسهم بوضع سياسة مضادة لزيادة الإمدادات الغذائية، كبناء احتياطيات الحبوب المركزية، أو وقف الصادرات لجنودها أو للشعب البريطاني، وكانت المساعدات الإنسانية غير فعالة خلال أسوأ شهور أزمة الغذاء [20] . وفي الوقت نفسه الذي توسع فيه تقدم الأسطول الياباني في بورما، بدأت حكومة الهند بناءً على المشورة العسكرية البريطانية بتنفيذ "سياسة الحرق" في المناطق الساحلية الهندية، فصادروا ودمروا القوارب لمنع استخدامها من قبل اليابانيين الغزاة. أثرت هذه السياسة التي أطلق عليها "سياسة رفض القوارب" (Boat Denial)على سبل عيش مجموعتين من الفئات الأكثر ضعفًا - الصيادين ورجال المراكب - وزادت من تكاليف النقل، فحطمت اقتصاد فئة الصيد تمامًا، وأدت لوقف زراعة مساحات شاسعة من الأراضي، إذ كانت القوارب هي شريان الحياة للزراعة في المناطق النهرية [21] .

سياسة "إنكار الأرز"(Rice Denial)، كانت سياسة خاطئة أخرى نفذتها الحكومة المركزية لحكومة البنغال، ورئيس وزراء البنغال (فضل الحق ومجلس وزرائه) الذين كانوا خاضعين للحاكم البريطاني، السير(آرثر هربرت) لمواجهة خطر اليابانيين. هذه السياسة قامت على أساس شراء فائض الأرز من المزارعين من خلال الوكلاء الحكوميين من المناطق المعرضة للهجوم الياباني والتي أطلق عليها مناطق الإنكار(Denial Region)، ليتم تخزينه في الأجزاء الشمالية والشمالية الغربية من

البنغال. وقد أحدثت هذه السياسة ذعراً في أذهان المزارعين، فقد قيل للمزارعين، إنه في حالة عدم الامتثال لشروط السياسة، سيتم إما مصادرة حبوبهم من قبل الحكومة أو سرقتها من قبل اليابانيين المتقدمين، لذلك تنازل المزارعون الخائفون عن حبوبهم بسهولة، حتى أنهم لم يتركوا جزءًا من احتياجاتهم السنوية، وتم شراء محاصيلهم من الأرز بسعر أعلى قليلاً من السعر السائد. ووفقًا للميجور جنرال (إي وود) من قسم الغذاء في نيودلهي، تم شراء ٣٠ ألف طن من الأرز من مناطق الإنكار، ولكن تم إرسال أقل من ٣٠٠٠ طن منه من البنغال، إلا أنه في الواقع لم يتبق سوى أقل من ذلك بكثير، كما أن الأعاصير والفيضانات فيما بين ١٩٤٢–١٩٤٣ أدت إلى خفض محصول أرز البنغال بحوالي الثلث [22] ، فنتج عن ذلك "مجاعة البنغال الكبرى" في عام ١٩٤٣، والتي أودت بحياة ٣,١ مليون شخص في البنغال في فترة عام واحد، ولذلك وصفت بأنها " أكثر حكاية قهر بشعة في التاريخ الاستعماري للعالم"[23].

الآثار: أزمة نقص الغذاء والأرز تتسبب بمجاعة عالمية خلال الحرب:

إن السياسات البريطانية التي تم شرحها آنفا، إلى جانب عدم كفاية الإغاثة خلال الحرب، أدت إلى المجاعات وانتشار الأوبئة كالملاريا والكوليرا والجدري، والتي تفاقمت بسبب المجاعة الواسعة النطاق ليس في البنغال أو الهند وحدها وإنما أودت بحياة ملايين الأشخاص في عام واحد، وقد كان الوضع مماثلا في بقية العالم، فقد تسببت أزمة نقص الغذاء خلال الحرب العالمية الثانية في العديد من أزمات الجوع الشديدة التي أدت إلى وقوع الكثير من الضحايا في جنوب وشرق آسيا وأوروبا أيضا، وكان لها آثار طويلة المدى على صحة الناجين. فعلى سبيل المثال، بلغت وفيات المجاعة خلال الحرب العالمية الثانية في الصين ٢ مليون شخص، وفي جافا ١,٣، وفي فيتنام ٢,٤ مليون، وعانت إيران أيضا من المجاعة والمرض. وبالمثل في أوروبا فقد توفي في الاتحاد السوفيتي من ٧ إلى ٩ ملايين بسبب المجاعة، وتعرضت اليونان في خريف وشتاء١٩٤١/١٩٤٢ لمجاعة شديدة أدت إلى وفاة ما يقرب من ١٠٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف شخص، ثم أدى النقص الغذائي والشتاء القاسي خلال

الحرب إلى أزمة جوع حادة جديدة في شتاء عام ١٩٤٤/١٩٤٥، تُعزى لها وفاة حوالي ٢٠ ألف شخص[24]، فكانت هذه الخسائر هي التداعيات الحتمية للحرب.

وقد يبدو أن الجوع خلال الحرب كان أكثر حدة في بلدان الحرب منها في البلدان التي لم تشارك في الحرب، لكن المعاناة في ندرة الغذاء عمت أرجاء الهند وجنوب آسيا رغم أن بعضها لم يشارك بالحرب، كما أوضحت الأرقام المذكورة آنفا، فكيف لا يصل أثرها لمنطقة الخليج وقطر موضع الدراسة وهي أقرب إلى الهند وتحت الهيمنة البريطانية، وكان من الممكن أن يتوقع حدوثها البريطانيون المعروفون على نطاق واسع بطبيعتهم السياسية الشديدة الحذر. لذلك الأسئلة التي يجب طرحها ومحاولة الإجابة عليها في المبحث التالي تشمل التالي: ما هي تداعيات الأزمة الغذائية على قطر؟ وهل أفادت السياسات الاقتصادية البريطانية خلال الحرب في منع حدوث الجوع في قطر؟ وكيف تفاعل القطريون مع هذه الإجراءات؟

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الغذائية على قطر:

كانت قطر المحدودة الموارد من أشد المناطق افتقارا وتأثرا بهذه الأوضاع الاقتصادية والسياسة. لكن، نتيجة لندرة الوثائق التاريخية المحلية حول أحوال قطر الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية، من الصعب الحصول على أرقام تقديرية أو إحصائيات تقدم صورة عن مدى أثر الأزمة الغذائية على شعب ورعايا قطر وانتشار الجوع وضيق الأحوال الاقتصادية في البلاد بدقة، إلا أن الوثائق البريطانية أشارت إلى أن قطر عانت من هذه الأزمة كغيرها من إمارات الخليج، فقد كتب (باليوز) الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى الشيخ (حمد بن عيسى آل خليفة) رسالة في بداية الحرب بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٣٩ بين فيها أن الضحايا الرئيسيين لنقص المواد الغذائية خلال الحرب هم أفقر أفراد المجتمع في كل من المدينة والبدو[25]، لا سيما وأن أزمة الغذاء في قطر تزامنت مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت عام ١٩٢٩، بالإضافة لانهيار صناعة اللؤلؤ في الخليج بسبب اكتشاف اللؤلؤ المستزرع،

ومما زاد الوضع سوءاً وفرض البحرين عام ١٩٣٧ الحظر على تجارة قطر التي تمر عبر أراضيها وموانئها بسبب النزاع القائم بين قطر والبحرين حول الزبارة التي استوطنها آل خليفة في عام ١٧٦٦، ثم هجروها إلى البحرين[26] ، كما أدت الحرب لتوقف نشاط شركة النفط القطرية وتسريح جميع العاملين فيها[27] ، فكانت الأحوال الاقتصادية في قطر تزداد سوءا، فاضطرت العديد من الأسر للهجرة والإقامة في المناطق المجاورة، فانخفض عدد السكان من ٢٧ ألف في بداية القرن الى ١٦ ألف وربما أقل بحلول عام ١٩٤٩[28] .

جهود بريطانيا لحل الأزمة (مركز تموين الشرق الأوسط ومكتب مراقبة التجارة الخارجية يفرض نظام الكوتة والتقنين):

على الرغم من عدم وجود عمل عسكري حول شواطئ الخليج العربي طوال الحرب العالمية الثانية [29] ، إلا أن منطقة الخليج كانت كغيرها من مناطق الشرق الأوسط موقعًا لصراع دعائي بين بريطانيا العظمى وحلفائها، وكذلك بين ألمانيا النازية وقوى المحور الأخرى، لذلك، من منطلق جهود الحكومة البريطانية للدفاع عن هيمنتها في الخليج وحماية وضعها كقوة إمبراطورية مهيمنة في المنطقة، أصدرت الحكومة البريطانية أمرًا طارئًا في مجلس الخليج، رداً على إعلان الحرب في سبتمبر ١٩٣٩، والذي مكّن المسؤولين البريطانيين من فرض القوانين والتشريعات على طول الساحل العربي للخليج لمصلحة بريطانيا، من هذه السياسات ما عرف بسياسة مراقبة الأغذية (Food Control) ، وطبقت الحكومة البريطانية في الهند نظام "الكوته" من خلال إعداد سياسات الرقابة على تصدير وتوريد الأغذية من الهند إلي مشيخات الخليج وفرض تراخيص التصدير، وتوزيع الحصص الغذائية بحسب أفراد الأسرة أي "التقنين" لضمان التوزيع العادل للغذاء، وكان الهدف من هذه السياسة مواجهة المصاعب التي واجهت مشيخات الخليج بسبب نقص الغذاء خلال زمن الحرب، والقيود التي فرضتها حكومة الهند على التجارة والشحن في الخليج قبيل الحرب، وتسببت في احتكار الطعام و التربح من التضخم في أسعاره[30]، ولتنفيذ تلك التشريعات، أنشأت الحكومة

البريطانية بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة مركز تموين الشرق الأوسط، الذي استخدم نظام الكوته في ١٩٣٩ لتحديد مساعدات الدعم الاقتصادي وتوزيع الغذاء والمؤن لمنطقة الخليج العربي والبلدان العربية، وانقسمت هذه المساعدات لقسمين كلاهما تحت إشراف الحكومة البريطانية، القسم الأول من مؤن المساعدات تولاها مركز إمدادات الشرق الأوسط في القاهرة، الذي اختص بالعراق وبلاد الشام وجدة ومصر، أما القسم الثاني اختص بمشيخات الخليج و المنطقة الشرقية وتولاها مركز الأغذية في نيودلهي، الذي فرض المراقبة على التصدير أو الاستيراد، بالأخص المواد الغذائية بدون تصاريح من الهند، كما حدد كميات هذه المؤن بالحبوب والأرز والشاي والسكر والقماش بنسب معينة وتسلم مباشرة لحكومات هذه المناطق، وكانت قطر من ضمن المشيخات التي نفذ بها هذا الإجراء، بينما الإجراء الثاني هو إرسال المؤن عن طريق تجار الاستيراد المعروفين كما حدث في الكويت والبحرين، وفي كلا الحالتين اشترطت عليهم الحكومة البريطانية أن تحدد أسعار البيع المفرق، وأن يحددوا أرباحهم ب ١٥٪ فقط من الربح الإجمالي[31].

وقد ناقش الوكيل السياسي البريطاني في البحرين في رسالته إلى الشيخ (حمد بن عيسى آل خليفة) بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٣٩، إجراءات حماية الفقراء من أزمة نقص الغذاء، ومن استغلال التجار للتضخم الاقتصادي الناجم عن رفع الأسعار في الأسواق، وبدلا من ذلك، استحداث قوائم أسعار ثابتة للسلع[32]. ولأن قطر في ذلك الوقت، كانت تحت إشراف الوكيل السياسي البريطاني في البحرين لعدم توفر وكيل بريطاني في قطر[33]، كان من المفروض أن التشريعات البريطانية التي تطبق في البحرين تطبق على قطر كذلك، لذلك رأت الحكومة البريطانية أهمية تطبيق نظام التقنين (Food Rationing) أيضا على مشيخات الخليج، لكن قطر لم تكن من ضمنها، فقد كانت المواد الغذائية تصل من دبي لقطر بسبب الحظر المفروض عليها

من البحرين، ثم توزع على السكان بنسب غير عادلة وذلك حسب مكانة الشخص أو العائلة[34].

ومن المهم أن ندرك أن نظام التقنين الذي ارتبط بنظام الكوته الذي قيد الواردات الغذائية من الهند وغيرها من المستعمرات البريطانية، كانت قد نشأ في الحرب العالمية الأولى، وقد بررت بريطانيا استخدام هذا الأسلوب خلال الحرب العالمية الثانية بسد حاجة الجنود البريطانيون والشعب البريطاني للغذاء والذخيرة. هذا ما صرح به (ونستون تشرشل) الذي كان رئيس وزراء بريطانيا خلال فترة الذروة في الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠-١٩٤٤)، بقوله أن " السبب في التقنين هو تنظيم كل طن يتم نقله عبر البحر والتأكد من حمله لغرض النصر فقط" [35]، ثم رأت بريطانيا أن التقنين مهم لتقليص آثار أزمة الغذاء، ومنع النقص أو اكتناز الطعام و التربح من تضخم الأسعار، لذلك، قامت بريطانيا بتنفيذ سياسة التقنين جزئيا في بداية الحرب العالمية الثانية، بمعنى منع توريد المواد الاستراتيجية فقط والسماح بتزويد الباقي، ففي البداية تم فرض التقنين من خلال نظام "النقاط" وكانت الأسعار تتحكم فيها وزارة الغذاء في الهند، وبعد ذلك بقليل تم إصدار دفاتر التموين (البطاقة)، وحدت الدفاتر التموينية من القدرة على شراء المواد النادرة[36]، لكن مع تحول الحرب إلي "الحرب الشاملة" قررت أنه يجب منع توريد كل نوع من المواد الاستهلاكية بما فيها الغذائية، وفي نهاية عام ١٩٤١، كان هناك نظام شامل لتقنين ومراقبة الأغذية والسلع، خاصة على الأطعمة والسلع التي كان تستورد عادة من الهند مثل الشاي والحبوب والأرز، كما تم تقنين السلع النادرة الأخرى، مثل الملابس والأحذية والوقود والصابون، ولم يكن انتهاء الحرب في مايو ١٩٤٥ يعني إنهاء التقنين وهذه القيود، فقد استمر النقص في الأرز والخبز، لذا تم تقنينهما لمدة عامين آخرين اعتبارًا من يوليو١٩٤٦، واستمر نظام التقنين في بقية المواد الغذائية لمدة أربعة عشر عامًا، من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٥٤[37].

موقف القطريين من الإجراءات البريطانية وانتشار عمليات التهريب:

أن نظام الكوته والتقنين لم يكونا أبدًا نظاما واحدا يناسب الجميع خلال الحرب العالمية الثانية، فهما لم يصممما لمصلحة شعوب منطقة الخليج التي عانت بسببه، فعدم توفر نظام التقنين لمواجهة سوء الأوضاع الاقتصادية وأزمة الغذاء في قطر نتج عنها أزمة جديدة هي ازدهار تجارة تهريب الأغذية في قطر خلال الحرب، ورغم أن البريطانيين ناقشوا مسألة تعديل أسعار الأرز بهدف زيادة تكلفة الأرز المستخدم في البيوت الثرية وتقليل تكلفة السلع ذات الماركات الأقل جودة والتي تباع على الفقراء، لكنها لم تتخذ قرارا محددا بشأن هذا الموضوع [38] ، لذلك، كان الأرز والمواد الغذائية التي ترسلها وزارة الأغذية البريطانية من الهند إلى قطر ضمن مؤن الساحل المتصالح لحاكم قطر مباشرة لتوزيعها على الناس كانت تهرب بسرية من قبل فئة من الناس، الذين استفادوا من الوضع في تكوين ثروات لهم، فبدلا من توزيع المواد الغذائية بشكل عادل بين سكان قطر، كانت الكثير من هذه المؤن يعاد تصديرها إلى البحرين وجنوب إيران والسعودية، للاستفادة من فرق الأسعار، لأن أسعار المواد الغذائية في قطر أقل بكثير من تلك المناطق، فعلي سبيل المثال، كان كيس السكر يباع في قطر ب ٦٥ روبية في حين يصل سعره الي ٤٥٠ روبية في السوق السوداء [39].

وقد اتهم البريطانيون الشيخ عبد الله بعدم التعاون في منع التهريب، لكونه تغاضى عن هذه الممارسة وأن ابنه الشيخ حمد قد شجع بشكل مباشر وغير مباشر هذه الأعمال غير القانونية للتجار الذين شاركوا في هذه التجارة الشائنة، مما أدى إلى حدوث الكثير من المعاناة والمشقة لشعب قطر، الذين اضطر الكثير منهم نتيجة لذلك إلى تركها [40] . في المقابل، اشتكى الشيخ من أن كميات المؤن التي تسمح بها أو يرسلها البريطانيون هي كميات صغيرة ولا تكفي لسد احتياجات البلد بالمقارنة مع شعب قطر آنذاك [41].

المبحث الثالث: استعانة تجار قطر بالتجار الكويتيين خلال الحرب:

لم تعتمد قطر على مؤن المساعدات البريطانية فقط، وإنما استعانت بالتجار الكويتيين لسد النقص في الغذاء، إذ تشير وثائق عائلة المانع التجارية إلي أنه خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٤٠-١٩٤١ استلم التاجر(محمد عبد اللطيف المانع) شحنات غذائية تعتبر كمياتها لا بأس بها بالنسبة لسكان قطر المستقرين آنذاك البالغ عددهم نحو ١٦ ألف نسمة، ولتأكيد هذا الاستنتاج قامت بإعادة توزيع الأرقام المسجلة في هذه الرسائل في الجدول رقم (١) في الأسفل، حيث قامت بتسجيل كل بضائع التاجر محمد السعد التي تشمل المواد الغذائية وغيرها والتي كانت تصدر إلى التاجر عبد اللطيف المانع في قطر من الكويت مباشرة أو بشكل غير مباشر من مكتب السعد في الهند من سنة ١٩٤٠-١٩٤١، بينما جدول رقم (٢) اختص بالسلع المشحونة خلال عامي١٩٤٣-١٩٤٤. وهذين الجدولين قسمتهما حسب السنة التقويمية الهجرية للرسالة والتي تم تحويلها إلى السنة الميلادية، يلي ذلك اسم المرسل والمرسل إليه، والبلد أو المنطقة، ثم حرصت على تفصيل البضائع حسب أنواعها وكمياتها وأسعارها المذكورة في الوثائق الأصلية، وتسجيل أية ملاحظات عنها.

جدول 1

السلع الواردة إلى التاجر عبد اللطيف المانع في قطر من الكويت مباشرة أو من مكتب السعد في الهند من سنة ١٩٤٠ الى سنة١٩٤١

السنة	الكمية + الأسعار	الطحين	عيش (الأرز)	الشاي	السكر	التمر	القهوة	مواد غذائية أخرى	سلع غير غذائية	ملاحظات على البضاعة
1- ٣١ مايو ١٩٤٠	الكمية			١٠ كيس شاي		تمر ساير ١١٠٦				
	سعر البيع بالقطعة		عيش بلم ١٦٠ر	٥٣ ر	شكر ٢٧ ر	٥٨ ر	قهوة يمنيه ٢٨،٢ ٦ر			
2- ١٨ مايو ١٩٤١	الكمية		باقي منه ٤٠٠ كيس					غلال غير معروفة ٣٠ كيس		
	سعر البيع بالقط	الطحين كراجي	عيش بلم وافي ١٧٢ ر	الشاي	٢٥ ر	تمر لدروقي ٢٤ق	القهوه النيبارية حمرا	هيل ١٢ ق		

	عة	١٦٠ ر	كراجي عتيق (قديم) ١٢٠،٢ كراجي جديد ١٠٠–١١٠ر	١٠ر		بصري ٢٤ ق	ر٢٤ق خضرا ٢٨ ق	دهن نيباري ٢٨ ق دهن فارسي ٣٠ ق		
3- ٢يونيو ١٩٤١م	سعر البيع بالقطعة	١٦ كيس الكيس ١٦٢ر	عيش كراجي عتيق ١٢٠ ر	٧٠ر ق	٢٥ ر ق	تمر غير مرغوب ٢ق ١٢ ر	القهوه الخضرا ٢٨			متبقي الحساب ٥٣٠٩،٥ روبية

تابع جدول 1

السلع الواردة إلى التاجر عبد اللطيف المانع في قطر من الكويت مباشرة أو من مكتب السعد في الهند من سنة ١٩٤٠ الى سنة١٩٤١

السنة	الكمية + الأسعار	الطحين	عيش (الأرز)	الشاي	السكر	التمر	القهوة	مواد غذائية أخرى	سلع غير غذائية	ملاحظات على البضاعة
5- ١١ يوليو ١٩٤١	الكمية	٢٩٢ كيس طحين				٥١٩ تمر ساير	١٥ كيس قهوة			حساب البضائع ٤٠٠٠ ر
6-٢٧	الكمية		١٢٠		١٠٠					بشراكة

سبتمبر ١٩٤١ م		١٠١ كيس	كيس عيش (أرز)		كيس سكر				التاجر فهد المرزوق
	سعر الشراء بالقطعة	١٦٢ ر				١٤٢ر		العدس٦٢ر		

المصدر: الأوراق التجارية للتاجر محمد عبد اللطيف المانع من سنة ١٩٤٠ الى ١٩٤١، مكتبة قطر الوطنية.

ملاحظة: رمز(ر) في الجدول يقصد به روبية، و(ق) قطعة أي صندوق أو كيس واحد.

جدول 2

السلع الواردة إلى التاجر عبد اللطيف المانع في قطر من الكويت مباشرة أو بشكل غير مباشر من مناطق أخرى من سنة١٠ / يونيو ١٩٤٣ – يناير ١٩٤٤

السنه	الطحين	عيش (الأرز)	الشاي	السكر	التمر	القهوة	مواد غذائية أخرى	سلع غير غذائية	ملاحظات على البضاعة
٦– ١٠ يونيو ١٩٤٣								خمس علب كبريت	
٧– ١٦ يونيو ١٩٤٣								الكبريت ٣٥٠ سيجارة ٣٤ربطة خام	

							(قماش)	
٨– ٦ سبتمبر ١٩٤٣م				١٠ – ١٢ر ق			قطعه سجاد وكبريت	
١٠– ٧ نوفمبر ١٩٤٣							بضاعة كبريت	
١١– ١٣ يناير ١٩٤٤م							لؤلؤ	باقي الحساب ٦٠٩٤ روبيه

المصدر: الأوراق التجارية للتاجر محمد عبد اللطيف المانع من يونيو ١٩٤٣ – يناير ١٩٤٤، مكتبة قطر الوطنية.

ملاحظة: رمز(ر) في الجدول يقصد به روبية، و(ق) قطعة أي صندوق واحد.

إن البيانات التي في الجدولين رقم (١) و (٢) لا يعكسان سوى جزء تقريبي من حجم النشاط التجاري الذي كان يتم بين الكويت وقطر خلال الحرب العالمية الثانية، لكون هذا البيانات خاصة فقط بالنشاط التجاري الذي كان يتم بين التاجر الكويتي محمد العبد الله السعد وبين التاجر محمد عبد اللطيف المانع في قطر، إلا أن هذه الجداول قد تخدم غرض الدراسة في تقدير حجم التجارة القائمة بين الكويت وقطر بشكل عام خلال فترة الحرب، وتصور مدى استفادة قطر من هذه البضائع، خاصة وأن من بين وثائق المانع البالغ عددها ٢٠ رسالة، هناك خمس مراسلات للسعد خلال سنة واحدة هي سنة ١٩٤١م، مما يسمح بمعرفة عدد الرحلات التي وصلت للتاجر المانع القطري خلال هذه السنة الواحدة وكمية البضاعة.

فاستنادا لأرقام الجدول، هناك ست شحنات وصلت لقطر خلال سنتين: الأولى كانت في ٣١ مايو ١٩٤٠، ووصلت مع النوخذة الكويتي المقتدر (ناصر العبد

الوهاب القطامي)، وكانت فقط شحنة تمر ساير والشاي، بينما خلت من الأرز والقمح، أما الثانية فكانت قبل شهر مايو ١٩٤١م، يدل على ذلك حصر الباقي من كمية الأرز البالغ ٤٠٠ كيس من هذه الشحنة، وهو عدد لا بأس به بالنسبة لعدد سكان قطر آنذاك. والشحنة الثالثة وصلت مع النوخذة الكويتي (محمد المرزوق) في ٢ يونيو ١٩٤١م. والشحنة الرابعة من البضاعة وصلت في تاريخ ١٣ يونيو ١٩٤١م في سفينة (جالبوت) لأهل قطر، الشحنة الخامسة في ١٤ يونيو ١٩٤٠ مع (إبراهيم بن قطامي) وتحمل كمية كبيرة من الطحين (دقيق القمح)، والشحنة السادسة وصلت بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٤١م وهي كمية كبيرة من الأرز ١٢٠ كيسا و ١٠١ كيس طحين وصلت على محمل (سفينة) التاجر (يوسف المرزوق)، وهي شحنة شراكة بين الأخوة التاجرين الكويتيين يوسف و فهد المرزوق مع محمد عبداللطيف المانع ، وقد أوصى فهد المرزوق بأن تباع على تجار أسواق قطر مثل يوسف إبراهيم وغيره، وهو ما يستبعد بأن تكون موجهه للسوق السوداء خارج قطر.

يتضح أيضا من خلال الجدولين السالف الإشارة إليهما، أن مجمل البضائع التي كان المانع يستوردها من الكويت هي مواد غذائية أساسية بالدرجة الأولى بين عامي ١٩٤٠-١٩٤١، وهي تتنوع بين الطحين والأرز (العيش) والشاي (جاه) والسكر(الشكر) والتمر والقهوة وغيرها من المواد الغذائية. وهذا يوافق ما ذهب إليه المؤرخ التركي(زكريا قورشون) بأن قطر كانت تستورد المواد الضرورية من الكويت[42]، فالزراعة لم تمثل موردا اقتصاديا في قطر لندرة المياه ولعزوف السكان عنها رغم وجود عدد محدود من المزارع المتناثرة التي يعمل بها العبيد [43]. لذا، اتجه معظم سكان قطر للعمل في الغوص أو النقل البحري . بينما آثر كثير من أفراد القبائل رعي الأغنام والجمال، وابتعدوا عن الأعمال البحرية و الزراعية [44].

كما تؤكد أرقام الجدول أيضا على ظاهرة تضخم أسعار السلع الغذائية، وهو ما ساهمت فيه الأزمة الغذائية، فالتقارير البريطانية ذكرت على سبيل المثال، أن كيس

الأرز يباع في قطر ب ٤٥ روبية، في حين يصل سعره عند البيع ما بين ١٢٠-٢٠٠روبية، وهذا ما يمكن ملاحظته من أرقام الجدول رقم (١)، فقد تراوح بيع كيس الأرز المستورد من كراتشي في مايو ١٩٤٠ ب ١٦٠ روبية، أما الأرز من نوع البلم الوافي أي الممتاز فقد بيع ب ١٧٢ روبية، وفي يونيو ١٩٤١ بيع الكيس الواحد من الأرز ب ١٢٠روبية، هذا الارتفاع بالأسعار ساهم في حصول التجار على ثروات كبيرة، وهو ما تؤكده أرقام الجدول أيضا، فعلى سبيل المثال، في يونيو ١٩٤١، بلغ المتبقي من سعر شحنة واحدة فقط ٥٣٠٩،٥ روبية، وفي ١١ يوليو ١٩٤١ كان حساب البضائع ٤٠٠٠ روبية، وبعد بيع السلع قد يتضاعف السعر ثلاثة أو أربعة أضعاف المبلغ، لتبلغ أكثر مما يقارب الخمسين ألف روبية.

التمور الكويتية بديلا عن الأرز في قطر خلال الحرب:

كما يلاحظ من خلال أرقام الجدولين رقم (١) و (٢) بأن التمر هو البضاعة الأكثر استيرادا بين عامي ١٩٤٠-١٩٤١، بينما الأرز هو السلعة الثانية، وفي المرتبة الثالثة يأتي القمح (الطحين)، وقد يشير هذا الى أن التمر هو السلعة الأكثر طلبا في قطر، رغم أن من الشائع أن الأرز والقمح هما الغذاء الرئيسي لأهل قطر وبقية مناطق الخليج، كما هو بالمثل غذاء رئيسي لغالبية الهنود. بالإضافة لذلك، من الملاحظ إذا قارنا شحنات البضائع في الجدول الأول بشحنات البضائع بالجدول الثاني، أنه تكاد تخلو تماما وثائق المانع من أية شحنات غذائية للأرز أو القمح، بل من أية مواد غذائية خلال الفترة الممتدة بين ١٠ يونيو ١٩٤٣ وحتى يناير ١٩٤٤، ما عدا شحنة قليلة واحدة من تمر البصرة، بينما الشحن المتبقية هي من التبغ وقطع الكبريت التي تعتبر من المحاصيل والسلع النقدية [45]. ومن الطبيعي أن يثير احتلال التمر المرتبة الأولى في واردات قطر الغذائية بالنسبة لباقي البضائع تساؤلات ضرورية، مثل: لماذا وجد التمر رواجا في قطر؟ في المقابل، فإن تناقص استيراد المواد الغذائية وبالأخص الأرز في عامي ١٩٤٣-١٩٤٤، يثير تساؤلا عن الظروف التي منعت استيراد المواد الغذائية؟

إن الجواب المباشر والأسهل لأي مؤرخ بخصوص رواج التمر في قطر خلال هذه الفترة: إن تجارة التمر كانت هي الأكثر إدرارا للأرباح في الخليج العربي بعد تجارة الغوص، لذلك اتجه إليها غالبية تجار الخليج، وبالذات الكويتيين. فقد أثبتت دراسة الإحصائيات التي ذكرها المنشي الحاج أبو القاسم أحمد – وهو أحد موظفي المقيمية السياسية البريطانية في بوشهر– في تقريره الاقتصادي أثناء عمله سكرتيرا لدى المقيم السياسي البريطاني لويس بلي (١٨٦٢–١٨٧٢) [46]، بأن تجارة التمور تغلبت على تجارة الخيل واللؤلؤ في ترتيب صادرات موانئ الخليج. إذ احتلت التمور المركز الأول في قائمة أعلى السلع تصديرًا بواقع ٢،٢٦٠،٠٠٠ روبية، وهو ما يشكل حوالي ٢٧% من مجموع صادرات الخليج العربي[47].

وبين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كان العراق أشهر أماكن تصدير التمور في العالم، إذ كان مسؤولاً عن ٨٠٪ من إنتاج التمور في العالم، وكان ناتج نخيل العراق عام ١٩٣٩ من التمور حوالي٣٣٠ ألف طن [48]، وكان التمر بضاعة رئيسية من بضائع الشبكة التجارية الكويتية التي كانت قائمة في المحيط الهندي منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الثانية، فقد استثمر كثير من التجار الكويتيين كالإبراهيم والغانم والحمد في تجارة التمور لكونها تجارة رابحة، وبهدف تنويع الدخل خاصة بعد فتور سوق اللؤلؤ العالمي، فامتلك غالبية تجار الكويت مزارع للنخيل في البصرة والفاو بلغت مساحتها ٧٣،٩٨٤،٥٥٠ متر مربع، كان عدد النخل المزروع في المزارع التي يمتلكها الكويتيين ما لا يقل عن ١،٨٦٥،٠٠٠ نخلة [49]، من إجمالي نخيل جنوب العراق البالغ حوالي ٣،٤٨٠،٠٠٠ نخلة [50]، أي ما يقارب ثلث نصيب النخل المزروع في جنوب العراق. لذلك، ليس من المستغرب أن اشتهر التاجر الثري الكويتي حمد الصقر بلقب (ملك التمور) لكونه تخصص بتجارة التمر بالذات، فكانت أغلب استثماراته في هذا المجال، وأصبح من أكبر ملاك الأراضي الزراعية والنخيل في البصرة والفاو [51]، وخلال عمل محمد السعد

المنيفي وكيلا للتاجر حمد الصقر لمدة أربع سنوات (من ١٩٢٥ الى ١٩٢٩) توسعت مهارات محمد التجارية بالأخص في تجارة التمور، مما جعل منه تاجرا كبيرا في هذا المجال أيضا، وموردا رئيسيا للتمور لقطر[52]، وكان التجار الكويتيون يبيعون التمر في الهند واليمن بالذات لارتفاع الطلب عليه كمصدر للغذاء وأغراض أخرى، أو البعض منه يشحن لأوروبا ليستخدم كمادة لتقطير المشروبات الكحولية [53]، ويشتري التجار الكويتيون بواسطة أرباح التمور بضائع وسلع هندية و يمنية و أفريقية، ليعود بها النواخذة إلى الكويت لبيعها مفرقة في مناطق الخليج العربي.

لكن، إذا تعمقنا في تحليل الأسباب للإجابة عن التساؤلين السابقين المتعلقين برواج التمر في قطر في مقابل تناقص استيراد المواد الغذائية: فلابد من أخذ تطورات وظروف الحرب العالمية التي حصلت خلال النصف الثاني من سنوات الحرب في الاعتبار، والتي أشرنا إليها آنفا في المبحث الثاني والثالث والمتعلقة بأزمة الأرز والمواد الغذائية، وربطها برواج الطلب على التمور في مقابل تناقص استيراد الأرز والغلال خلال عامي ١٩٤٣-١٩٤٤، فإن هذا التناقص في استيراد الأرز يشير إلى مدى انعكاس أزمة انخفاض توفر المواد الغذائية وبالأخص الأرز بالهند خلال أعوام الحرب على منطقة الخليج، وهو ما أدى لتوقف استيراد الأرز والمواد الغذائية من الهند إلى حد كبير إلى منطقة الخليج عموما، ولذلك فإن حاجة سكان هذه المناطق للتمور ازدادت كغيرهم من شعوب المنطقة للتمر، لأنه كان غذاء رئيسيا غنيا بالسعرات الحرارية ورخيصا نسبيا [54]، خاصة و أن قطر كادت تخلو من أي مصدر للغذاء آنذاك، واعتمدت في استيراد غذائها من المناطق المجاورة، كما أشير إليه آنفا.

وتدلل الوثائق البريطانية الاستنتاج السابق الخاص بتأثير أزمة الغذاء على تناقص استيراد الأرز والغلال لقطر بالأخص خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٤، فتذكر إحدى الوثائق البريطانية أنه قد اتجهت من الهند ٢٤ سفينة إلى قطر من أكتوبر ١٩٤٣ إلى أكتوبر ١٩٤٤، محملة فقط بقليل من الحبوب وبمنتجات غير غذائية مثل الخردوات، والقطن، والكبريت، وأن شحن هذه السفن جميعها لم تنزل في

قطر، بل أُصدرت لها أوراق جديدة تثبت بأن السفن مشحونة من قطر، لتذهب منها جميعها إلى خرمشهر وبوشهر في جنوب إيران. مما أدى لتفاقم هذه الأزمة في قطر ومعاناة رعاياها من أزمة انخفاض توفر الغذاء مثلها مثل بقية مناطق الهند والخليج، لذا وجهت بريطانيا لحاكم قطر أمرا لمنع تكرار عمليات التهريب تلك[55] .

ومما زاد الوضع سوءا، أنه حتى تاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٤٤، كان تجار قطر يستوردون التمر من الكويت بموافقة بريطانية[56]، لكن المراسلات البريطانية الخاصة باللجنة الاستشارية للتجار في البحرين، والمكونة من الوكيل البريطاني في البحرين والتجار البحرينيين من أصحاب الخبرة خاصة بتجارة الغذاء، والذين كان البريطانيون يتعاملون معهم لتوزيع المؤن، ناقشوا في اجتماعهم بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٤٤ الحظر المفروض من قبل البريطانيين على استيراد التمور ذلك الشهر، لضمان توريد التمور العراقية تحت الرقابة البريطانية وبأسعار معقولة إلى مشيخات الخليج العربي، بسبب عدم كفاية محاصيل التمور المحلية، وإحباط بيع التمور العراقية المهربة في موانئ الخليج العربي، وقد كانت هناك محاولات من قبل التجار لرفع الحظر عن التمور لكن الوكيل لم يقر ذلك، لأن نقاش اللجنة حول الحظر المفروض من قبل البريطانيين على استيراد التمور يشير إلى أنه قد أدى إلي زيادة معاناة سكان البحرين وقطر من نقص الغذاء خلال هذه الفترة الصعبة من الحرب [57].

ويبدو أن التمور المشحونة من قبل محمد السعد للمانع خففت من أزمة تناقص الأرز خاصة للفقراء، فالجدول رقم (١) و(٢) يوضحان أن موعد استيراد التمر إلى قطر لا يلتزم تماما مع موسم تجارة بيع التمور في الكويت، والوثائق لا تذكر الأسباب التي دعت للتأخر أو الاستعجال في استيراد التمر لقطر، لكن هذا قد يشير لحاجة الناس الملحة للتمور حينذاك، لأن موسم تجارة التمور عادة يبدأ في شهر أغسطس، وينتهي في شهر مارس أو أبريل[58]، وبناء على موعد موسم تجارة بيع التمور في الكويت المذكورة آنفا، فإن تاريخ استيراد شحنات التمر إلى قطر كان في ٣١ مايو

١٩٤٠ م، أي بعد شهر تقريبا من انتهاء موسم تجارة بيع التمور. في حين أن شحنة أخرى من التمر تم استيرادها بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤١ م، أي قبل شهر من بدأ موسم تجارة التمور.

وبحسب أرقام الجدولين السالف الإشارة إليهما، فإن الساير هو أكثر أنواع التمور المفضلة لدى سكان قطر، وربما في الأسواق السوداء خلال هذه الفترة، وهذا يعود للمزايا التي يتميز بها هذا التمر عن بقية التمور الأخرى، فتمور الساير من الأصناف المبكرة والمتوسطة التبكير والنضج قبل غيرها من التمور. لذا فهي تستهلك إما رطبا أو تخزن تمرا. هذه الميزة قد تسمح بتبكير مواعيد استيراد التمر إلى قطر قبل بداية موسم تجارة التمور الفعلي. و يمكن إيعاز ذلك لميزة إضافية مهمة في تمر الساير، وهي أن الساير يعتبر من تمور البصرة الشهيرة النصف جافة ذات المذاق اللذيذ، إضافة إلى قوامها العلكي والذي يزيد من جمال طعمها، مما يزيد من أهميتها التجارية. بالإضافة لذلك، يتميز هذا النوع من التمور بالقيمة الغذائية العالية، فإذا قورنت نسبة السكريات في التمر الساير التي تبلغ ٨.٦١ % فهي تعتبر نسبة مقاربة بنسبة السكريات في التمر البرحي الذي يعتبر من أفخر أنواع التمور العراقية والتي تصل الى ٤.٦٣ % كما أن فترة صلاحية هذا النوع من التمور طويلة، تبلغ ١٨ شهرا، وتتحمل درجة عالية من الحرارة[59]. ويبدو أن أهل قطر لهذه الأسباب يفضلون الساير كسكان اليمن الجنوبي، فسكان هذه البنادر لا يرغبون بنوع الزاهدي للأكل رغم أن نسبة سكريات الزاهدي البالغة ١.٦٧٪، هي أعلى من نسبة السكريات في الساير[60]، وهذا قد يفسر لماذا كان معظم سكان قطر من ذوي الدخل المحدود وفقرائها اتجهوا لطلب التمور الأقل سعرا كالساير، بينما سكان قطر الأغنياء كانوا يفضلون أنواعا أغلى ثمنا مثل البرحي.

أنشطة التهريب القطرية بالتعاون مع الكويتيين خلال الحرب:

والجدير بالذكر، أن الجدول رقم (٢) يشير فقط لمعاملة تجارية واحدة فقط تمت في ١٣ يناير ١٩٤٤، ، مما قد يعني تناقص النشاط التجاري بين التاجر (محمد السعد و

المانع) داخل نطاق قطر في تلك السنة، حيث وصلت سفينة خاصة بالتاجر (محمد السعد) لدبي، وكانت تحمل شحنة من اللؤلؤ، الذي تم بيعه هناك باعتبار أن دبي إحدى أسواق اللؤلؤ في الخليج، لا سيما لوجود الهنود البانيان المهتمون بهذا النوع من التجارة، لكن ما يثير الانتباه في هذه الرسالة أن تجارة اللؤلؤ كانت قد توقفت آنذاك بسبب قلة الطلب على اللؤلؤ خلال فترة الحرب، كما أن الرسالة تذكر أن النوخذة استخدم كلمة "سقمنا" وهي تعني شحن السفينة ببضائع جديدة من دبي التي ظل فيها النوخذة مدة قدرها شهر ونصف، مما يعني استمرار النشاط التجاري بين التاجر محمد السعد و المانع لكن خارج نطاق قطر[61].

فمن جهة أخري، كانت أنشطة التهريب التي كانت تحدث في قطر بالتعاون مع الكويتيين في أوجها، فقد فصلت المراسلات و التقارير العديدة التي أعدها وكلاء بريطانيا في الخليج عمليات التهريب تلك، مثل تقرير (حسن نعمه) بتاريخ ٢٧ نوفمبر١٩٤٤، الذي ذهب إلى أن هذه الأنشطة كانت تتم بموافقة ولي عهد قطر آنذاك الشيخ حمد بن عبدالله آل ثاني (١٨٩٦-١٩٤٨)، فحسب تقرير (حسن نعمه) أن شحنة من المؤن الغذائية خرجت نحو الكويت بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٤٤ على سفينة التاجر أحمد جمال والنوخذه محمد ملا القطريين ، بلغت ١٣٦ كيسا من السكر و ٣٢ صندوقا من الشاي، و ٩ بالات من القطع التجارية غير الغذائية، وأن كل هذه البضائع هي للشيخ حمد ما عدا ١٦ كيسا من السكر كانت لشخص آخر رافق هذه الشحنة للكويت لبيعها، وقد بيع كيس الطحين ب ٩٥ روبية، وكيس الأرز بمبلغ ٢٢٠ روبية[62] ، هو أعلى سعر ذكرته الوثائق. لذلك، اعتقد البريطانيون أنه من الضروري إنشاء مركز مراقبة التهريب في البحرين لمراقبة الواردات والصادرات على السلع الرئيسية من وإلى البحرين وقطر والساحل المتصالح، واختير التاجر البحريني (إبراهيم يوسف زينل رضا)، الذي يمتلك مكتباً تجارياً في بومباي، كممثل تجاري عن البريطانيين، مهمته الاتصال بالسلطات البريطانية لعرض ما قد يحدث من عراقيل

وصعوبات في استيراد وتحميلات المواد التجارية من بومباي إلي البحرين وقطر، والتواصل مع التجار الذين ترغب الحكومة بالتعامل معهم فقط[63]. إلا أن تفشي أعمال التهريب في قطر دفعت بريطانيا لتخفيض حصة قطر من المواد التموينية، وفرض حظر عليها في سنة ١٩٤٤، إذ طلب المقيم السياسي في بوشهر من حكومة الهند توجيه المصدرين بعدم إصدار شهادات تصدير إلى قطر، كما طلبت من حكومة الكويت التعاون معها وذلك بالاتفاق مع التجار الكويتيين بعدم إنزال أية بضائع في قطر، لأن معظم هذه المؤن كانت تهرب لقطر من البحرين أو دبي لقطر، وقليل من القطع من الهند، ومنها تشحن للكويت إلى خمرشهر في جنوب إيران[64] .

لذلك قررت بريطانيا لإنجاح نظام الكوتا عام 1944، إدخال نظام التقنين في قطر، وأن يكون تحت السيطرة المباشرة للوكالة البريطانية في البحرين، وذلك من أجل ضمان التوزيع العادل للمواد الغذائية والسلع، ويجب أن يكون مقر إقامة ممثل هذه الوكالة بالدوحة، ويشرف على توزيع جميع البضائع من خلال تاجر موثوق [65]، لكن (حمد بن علي المنشي) الذي كتب تقريره بتاريخ 6 ديسمبر 1944 بعد زيارة لقطر، ذكر بأن الإجراءات البريطانية الشديدة المقترحة قوبلت برفض شديد من حاكم قطر الشيخ عبدالله بن جاسم وكبار التجار[66]، واقترح حاكم قطر بدلا عنها أن يتم تسجيل توزيع المؤن في سجل يقدم شهريا للوكيل البريطاني للتأكد من صحتها [67]، رغم ذلك، يشير تقرير المنشى بأن عمليات تهريب المؤن من قطر إلى خمرشهر في جنوب إيران استمرت عن طريق الكويت بموافقة من السلطة في قطر أيضا، ففي ٣٠ ديسمبر ١٩٤٤ تم تهريب ٢٥ كيس سكر و ١٢ صندوق شاي من قطر للكويت . [68] وحتى بعد موافقة حاكم قطر على وجود الممثل البريطاني في بلده، واصلت أنشطة التهريب القطرية بالتعاون مع الكويتيين أنشطتها حتى نهاية الحرب، ففي 1945 تحطمت سفينة كويتية عندما اصطدمت عند شاطئ الشارقة، كانت تحمل 192 صندوقا من الشاي تم شحنها بواسطة أحد التجار القطريين لبيعها في بندر عباس، وهو ما أثار غضب البريطانيين، حيث أرسل المعتمد البريطاني رسالة شديدة اللهجة

للشيخ عبدالله لتوضيح سبب منح التاجر القطري تصريح مثل هذه الكمية الكبيرة من الشاي[69] .

وهكذا، ظل تهريب التموين مستمرا مع استمرار الأزمة الغذائية وبالأخص الأرز، لذلك، بعد انتهاء الحرب اضطرت بريطانيا للبحث عن مصادر جديدة للأرز والغلال، كالبرازيل وأفريقيا، ثم ناقشت تخفيض واردات حصة القمح الحالية للبحرين وقطر ومشيخات الساحل المتصالح لصالح زيادة واردات حصة الأرز [70]، لتعويض النقص الغذائي في البحرين وقطر، ولكونه الغذاء الرئيسي لسكان هذه المناطق.

الخاتمة:

يمكن استخلاص النتائج التالية لهذه الدراسة في النقاط التالية:

- نتيجة لنمو الرأسمالية وما صاحبها من تطورات في تكنولوجيا الصناعة وفي أساليب التجارة في منتصف القرن التاسع عشر، واجهت معظم أجزاء آسيا نقصا في الغذاء. أدت هذه الأزمة إلى أخطار المجاعات والأوبئة في الهند منذ أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، وانتشرت لكثير من أجزاء العالم خلال الحرب العالمية الثانية.
- كما ساهمت السياسات الغذائية التي اتبعها البريطانيون خلال الحرب العالمية الثانية لحل مشكلة الغذاء في تعزيز الأزمة الغذائية وانتشار الجوع في معظم مناطق العالم، لاسيما قطر التي تفتقر للموارد الطبيعية وتعتمد على غذائها على الهند بالدرجة الأولى. فبينما التقنين الغذائي بشكل عام أدى إلى تحسين صحة الأمة البريطانية من خلال فرض نظام غذائي متوازن، لكن القيود البريطانية المفروضة على الشحن خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ساهمت في نقصٍ حاد في السلع الغذائية الأساسية بالأخص الأرز في منطقة الخليج العربي.

- إن التحكم بتصدير وتوريد المواد الغذائية والاستهلاكية كان له جانب اقتصادي مهم أيضا، فعلى عكس المتوقع، فإن تقنين الأطعمة لم يسمح للبريطانيين بالتحكم في أسعار هذه المنتجات في منطقة الخليج العربي، وفشلت السياسة البريطانية في فرض السياسيات الغذائية بطريقة صحيحة في قطر بالذات، مما تسبب في معاناة هائلة لكثير من الناس في قطر، فكان له أثر على ارتفاع أسعار هذه المواد، في حين أفاد بعض التجار، فكعادة بعض التجار في أوقات الحروب والأزمات، استغلوا احتياجات تموين شعوب المنطقة للمواد الغذائية والانتفاع من زيادة الأسعار أيضا، سواء تحت إشراف البريطانيين، و أحيانا بعيدا عن أعين البريطانيين، فانتعشت السوق السوداء نتيجة تهريب وتداول هذه السلع المهمة بأسعار فاقت كثيرا الأسعار المحددة من قبل البريطانيين.
- وبناء على الاستنتاج السابق، يمكن أن نستخلص أن ظروف الحرب عادة تخلق طائفة من أغنياء التجار، وهذه من الحقائق التي تتكرر في الحروب، حيث دب النشاط الاقتصادي غير القانوني في قطر خلال الحرب، فنشطت حركة الاستيراد من الخارج وكان للتجار الكويتيين دور فاعل فيها، كما نشط التصدير إلى خارج قطر، وكانت الكويت محطة أساسية لتوزيع هذه السلع القطرية في الأسواق السوداء، وانعكس ذلك على بعض تجارها، فتكون ما عرف بمصطلح "أغنياء الحرب".
- والأهم من ذلك، غير التعاون التجاري في زمن الحرب طبيعة العلاقات التي كانت قبل الحرب بين إمارة الكويت وقطر، فلم تكن الحرب مدمرة كعادتها، بل كانت عاملا مهما في بناء العلاقات وتنظيمها، وفي تقارب هذه المشايخ نتيجة المصالح الاقتصادية المشتركة بينها، واندماج شعوب هذه المنطقة. خاصة وأن الوثائق المستخدمة في هذه الدراسة توثق أن التعاون الاقتصادي بين هاتين الامارتين لم يكن حصرا على أعمال أفراد وعوائل تجارية كويتية

وقطرية، وإنما شمل أيضا بعض أفراد العائلة الحاكمة في قطر التي شاركت بفعالية في تجسيد هذا التعاون.

- بالإضافة لذلك، أثبتت الدراسة أهمية الكويت في الهيكل الاقتصادي العالمي الأول أو ما يطلق عليه بالعولمة الأولى، حيث بنى التجار الكويتيون في المجتمع التجاري على مستوى الخليج علاقات التبادل الاقتصادي مع بعضهم البعض من خلال التعاون مع الشركاء الموثوق بهم سواء من أفراد الأسرة الحاكمة أو التجار، حتى لوكان ذلك أحيانا من خلال أعمال غير قانونية وفقا للبريطانيين، كالاشتراك في عمليات التهريب في وقت الأزمات، لكنها قد تكون مبررة بحاجة الشعوب للغذاء.
- أخيرا، توصي هذه الدراسة بدراسة المزيد من الجذور التاريخية لعلاقات التعاون في جميع المجالات بين دول الخليج العربي، لكونها تساعد في تحقيق رؤية الشيخ جابر الأحمد الصباح - الذي اقترح إقامة مجلس التعاون في مايو 1976- والهادفة لإنشاء وحدة خليجية لتحقيق التعاون في جميع المجالات لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها، وهو ما يتفق مع تطلعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعية لتحقيق التناسق والتكامل والترابط والتعاون بينها، فيما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية والإسلامية[71]

الهوامش

[1]. عبد الله عبد الأمير، (٢٠١٧). *الصراع السعودي-القطري: الأسباب والنتائج المحتملة*، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ص. ٥. https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2017/07/786543w.pdf

2. زكريا قورشون، (٢٠٠٨). قطر في العهد العثماني (ترجمة حازم سعيد منتصر)، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ص. ٣٨.

3. علي شبيب المناعي، على الفياض، (ب.ت)، أعلام وشخصيات قطرية، من ١٧٠٠ حتى عام ١٩٤٠م، قطر، الجزء ١ ص. ٦١٩.

4. فوزيه صالح بن سيف، (٢٠١١). تاريخ نزوح العائلات الكويتية العريقة الى الكويت ودورها في بناء الدولة منذ نشأة الكويت وحتى وقتنا الحاضر، الكويت، ص. ٣١٣.

5. هيثم مزاحم، (٢٠١١). قواعد لغة الحضارات للمؤرخ الفرنسي فرنان بروديل، سلطنة عمان، ص. 157.

فرناند بروديل (1902–1985) هو أحد مؤسسي المدرسة الفرنسية الجديدة لكتابة التاريخ المعروفة باسم "مدرسة الحوليات" التي رأت النور في ثلاثينات القرن الماضي. للمزيد حول منهجيته في فهم التاريخ، انظر كتابه قواعد لغة الحضارات.

6. Arundhati Choudhuri, (2019). *Understanding the Bengal Famine, 1943-44* ***through the British Policies in India since 1918*****, paper presented in GERG Conference, University of Manitoba, Canada, July 19-21, p.1, https://gergconference.ca/wp-content/uploads/2016/06/Choudhuri-Arundhati-Understanding-the-Bengal-Famine-1943-44-through-the-British-Policies-in-India-since-1918.pdf**

7. مصطلح "العولمة الأولى" يستخدم للإشارة إلى الفترة من 1870 إلى بداية الحرب العالمية الأولى، وعلى أنها "العصر الذهبي" الأول للعولمة، وأحيانا يستخدمه المؤرخون حتى عام 1948، أي حتى نهاية الاستعمار الأوربي المقرونة بظاهرة الإمبريالية الليبرالية. وأهم مظاهر هذه الموجة من العولمة الأولى هي التدفقات العالمية لرأس المال والسلع والمهاجرين. للمزيد، انظر:

Patrick Karl O'Brien, (2006). "Colonies in a globalizing economy, 1815–1948", in *Globalization and Global History*, Edited by Barry K. Gills and William R. Thompson, Routledge, New York, 223- 266, p. 223.

8.محمد أحمد المجرن الرومي، (٢٠٠٢). العلاقات الكويتية القطرية، الكويت، ص ١٠.

9.عبد العزيز محمد المنصور، (٢٠١٩). التطور السياسي لقطر 1868 – 1949، ذات السلاسل، الكويت، ص. ١٩٩– ٢٠٣.

10.محمد أحمد المجرن الرومي، المرجع السابق، ص ١٠.

11. بنيان سعود تركي، (٢٠١٤). الكويت وأفريقيا: دراسات في العلاقات العربية الأفريقية، الكويت، ص ١٠٧.

12. KJ.S. SATYASAI & K.U. VISWANATHAN, (1997, **October).** ***Commercialisation an Diversification of Indian Agriculture,*** **National Bank for Agriculture and Rural Development Mumbai, https://www.nabard.org/demo/auth/writereaddata/File/OC%205.pdf , p.3.**

13. **David Washbrook, (1994, Feb.).** ***The Commercialization of Agriculture Production, Subsistence and Reproduction in the 'Dry South', c. 1870-1930,*** **Modern Asian Studies, Vol. 28, No. 1, 129-164, p.129, https://www.jstor.org/stable/312924**

14. بنيان سعود تركي، (٢٠١٨). *زنجبار وجوارها الأفريقي*، الكويت، ص ١٥٢.

15. **David Washbrook, (1994, Feb.).** ***The Commercialization of Agriculture in Colonial India*****, p. 129.**

October). (1997, ،KJ.S. SATYASAI & K.U. VISWANATHAN [16]. *Commercialisation an Diversification of Indian Agriculture*, National Bank for Agriculture and Rural Development Mumbai, https://www.nabard.org/demo/auth/writereaddata/File/OC%205.pdf , p.3.

Arundhati Choudhuri, *Understanding the Bengal Famine, 1943-44* [17]. *through the British Policies in India since 1918*, p.1.

Arundhati Choudhuri, *Understanding the Bengal Famine, 1943-44* [18]. *through the British Policies in India since 1918*, pp. 3-4.

PTI, (20th March 2019*). A Bengal famine of 1943 caused by British* [19]. *policy failure, not drought*, IIT Gandhinagar, Last Updated: 20th March 2019 03:22 PM, https://iitgn.ac.in/pdf/news/2019/03/8_27_03_2019.pdf

Arundhati Choudhuri, *Understanding the Bengal Famine, 1943-44* [20]. *through the British Policies in India since 1918*, pp. 3-4.

Cormac Ó Gráda, (2010). *"Sufficiency and sufficiency and* [21]. *Famine of 1943-44*, Centre for *sufficiency": Revisiting the Bengal* Economic Research, Working Paper Series No.WP10/21, University College Dublin, UCD School of Economics, Dublin, p.3, http://hdl.handle.net/10197/2655

Arundhati Choudhuri, *Understanding the Bengal Famine, 1943-44* [22]. *through the British Policies in India since 1918*, p. 5.

Arundhati Choudhuri, *Understanding the Bengal Famine, 1943-44* [23]. *through the British Policies in India since 1918*, p.1.

Cormac Ó Gráda, (2010). *"Sufficiency and sufficiency and* [24]. *sufficiency"*, p. 92 -94. http://hdl.handle.net/10197/2655

[25]. IOR/R/15/2/169, 'File 1/A/48 I Control of Prices of standard food-stuffs in Bahrain', Letter from Political Agent of Bahrain, to Shaikh Hamad Bin Isa AL Khalifa, 27March, 1939, [2r] (3/569).

26. عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر 1868 – 1949، ص. ٢٢٠.

27. موزة الجابر، (٢٠٠٢). التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر ١٩٣٠–١٩٧٣، الدوحة، ص. ٤٩.

[28]. Jill Crystal, (1990). *Oil and Politics in the Gulf, Rulers and merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge University Press, New York, p. 117.

[29]. Martin Woodward, M. (16 Oct 2014). The 1940s: Perfect Peace in the midst of War, Qatar Digital Library, https://www.qdl.qa/en/1940s-perfect-peace-midst-war

[30]. Mark Hobbs, M. (28 Aug 2018). *The British Empire in the Gulf During The Second World War,* Qatar Digital Library, https://www.qdl.qa/en/british-empire-gulf-during-second-world-war

31. مايكل فيلد، (١٩٨٦). التجار، لندن، ج.٢، ص. ٤١–٤٣.

[32]. IOR/R/15/2/169, 'File 1/A/48 I Control of Prices of standard food-stuffs in Bahrain', Letter from Political Agent of Bahrain, to Shaikh Hamad Bin Isa AL Khalifa, 27March, 1939, [2r] (3/569).

[33]. Francis Owtram, F. (24 Mar 2021). *Petroleum and the Politics of Non-interference: The first Political Officer in Qatar,* Qatar Digital Library,https://www.qdl.qa/en/petroleum-and-politics-non-interference-first-political-

[34]. IOR/R/15/2/143, File 1/A/5 III ADMINISTRATION QATAR AFFAIRS.', [118r] (240/440), Note prepared by Jasim bin Mohamed, 22 December 1944, [118r] (240/440).

[35]. Winston S. Churchill, (1941). *A Time to Dare and Endure', Address given in the Free Trade Hall Manchester, 27 January 1940.* Published in: R.S. Churchill (ed.), Into Battle: Speeches by the Right Hon. Winston S. Churchill, London, pp. 164-165.

[36]. BBC. (2012). *Food in the Second World War,* The Open University, https://css2.open.ac.uk/outis/docs/publications/OZNWA.pdf

[37]. Ingrid de Zwarte. (2020). *Rationing in Britain &* Robin J.C. Adams *during World War II,* Faculty of History, University of Oxford, https://www.history.ox.ac.uk/rationing-in-britain-during-world-war-ii

[38]. IOR/R/15/2/766, 'File 29/3i Food Supplies – Food Control and Rationing & GENERAL', Letter from the Office of the adviser to the Government, Bahrain, 31 October 1942, , [2r] (3/580).

[39]. موزة الجابر، (٢٠٠٢). التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر ١٩٣٠–١٩٧٣، الدوحة، ص. ٥١.

[40]. IOR/R/15/2/143, File 1/A/5 III ADMINISTRATION QATAR AFFAIRS, 10 Jun 1944-6 Jan 1946, Letter from Political Agent of Bahrain to Sheikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, Ruler of Qatar, 15 November 1944, [35r] (74/440).

[41]. IOR/R/15/2/143, File 1/A/5 III ADMINISTRATION QATAR AFFAIRS, 10 Jun 1944-6 Jan 1946, Letter from Sheikh Abdullah bin Qas-

sim Al-Thani, Ruler of Qatar to Political Agent of Bahrain, 15 November 1944, ' [62r] (128/440).

42. زكريا قورشون، قطر في العهد العثماني، ص. ٣٨.

43.عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر 1868 – 1949، ص. ٣٢٢.

44.المصدر نفسه، ص. ٣٤.

45. KJ.S. SATYASAI & K.U. VISWANATHAN، *Commercialisation an Diversification of Indian Agriculture*, p.3.

46. فيصل عادل الوزان، (٢٠١٩). اقتصاد الخليج العربي في ستينيات القرن التاسع عشر، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص ٧.

47. المصدر نفسه، ص ٥٩.

48. عبد الوهاب الدباغ، (١٩٥٦). التمور والنخيل في العراق، بغداد، ١٩٥٦، ص. ٩٦.

49. يوسف بن محمد النصف، (١٩٨٨). نخلتك، الكويت، ص ٣٧.

50. يعقوب يوسف الحجي، (٢٠٠٧). النشاطات البحرية القديمة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص. ١٦٨.

51. المصدر نفسه، ص. ١٧٠.

52. فيصل عادل الوزان، اقتصاد الخليج العربي في ستينيات القرن التاسع عشر، ص ٨٥.

53. يعقوب يوسف الحجي، النشاطات البحرية القديمة، ص. ١٧٥.

54. المصدر نفسه.

55.موزة الجابر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر ١٩٣٠–١٩٧٣، ص. ٥٢.

56. IOR/R/15/2/143, File 1/A/5 III ADMINISTRATION QATAR AFFAIRS, 10 Jun 1944-6 Jan 1946, Report on Situation in Qatar, 12 November 1944. [41r] (86/440).

57. IOR/R/15/2/766, 'File 29/3i Food Supplies – Food Control and Rationing & GENERAL', Minutes of the Commercial Advisory Committee Meeting held at the Agency on Monday the 17th April 1944, [277r] (553/580).

58. يعقوب يوسف الحجي، النشاطات البحرية القديمة، ص. ١٧٠.

59. الشبكة العراقية لنخلة التمر. (٢٠١٨، أكتوبر ٨). أصناف التمور، استرجعت بتاريخ ٩سبتمبر ٢٠٢١،

https://www.iraqi-datepalms.net/صنف–الساير/

60. يعقوب يوسف الحجي، النشاطات البحرية القديمة، ص. ١٧٠.

61. رسالة محمد المانع لمحمد السعد، ١٣ يناير ١٩٤٤م، الأوراق العائلية لعائلة المانع القطرية، مكتبة قطر الوطنية.

[62]. IOR/R/15/2/143, File 1/A/5 III ADMINISTRATION. QATAR AFFAIRS, 10 Jun 1944-6 Jan 1946, Report on Qatar by Hussain Namah, 27November 1944, [83r] (170/440).

[63]. IOR/R/15/2/766, File 29/3i Food Supplies – Food Control and Rationing & GENERAL' 28 Oct 1942-28 Dec 1944, Letter from Political Agent of Bahrain to Sheikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, Ruler of Qatar, 7 September 1944, [248r] (495/580).

[64]. IOR/R/15/2/143, File 1/A/5 III ADMINISTRATION QATAR AFFAIRS, 10 Jun 1944-6 Jan 1946, Telegram from Political Agent of Bahrain to Political Resident of Bushier, 31st December 1944, [123r] (250/440).

[65]. IOR/R/15/2/143, File 1/A/5 III ADMINISTRATION QATAR AFFAIRS, 10 Jun 1944-6 Jan 1946, Rationing at Qatar, [56r] (116/440).

[66]. IOR/R/15/2/143, File 1/A/5 III ADMINISTRATION QATAR AFFAIRS, 10 Jun 1944-6 Jan 1946, Report on Qatar by Hamad Bin Ali, 4 December 1944, [80r] (164/440).

[67]. IOR/R/15/2/143, File 1/A/5 III ADMINISTRATION QATAR AFFAIRS, 10 Jun 1944-6 Jan 1946, Letter from Sheikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, Ruler of Qatar, to Political Agent of Bahrain, 16 December 1944, [98r] (200/440).

[68]. IOR/R/15/2/143, File 1/A/5 III ADMINISTRATION QATAR AFFAIRS, 10 Jun 1944-6 Jan 1946, Letter from Political Agent of Bahrain to Sheikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, Ruler of Qatar, 30 December 1944, [106r] (216/440) - [107r] (218/440).

[69]. IOR/R/15/2/143, File 1/A/5 III ADMINISTRATION QATAR AFFAIRS, 10 Jun 1944-6 Jan 1946, Letter from Political Agent of Bahrain to Sheikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, Ruler of Qatar, 31January 1945, [168r] (340/440).

[70]. IOR/R/15/2/779 'File 29/21 - III FOOD SUPPLY RICE, Letter to Pelly Esquire, Bahrain's Political Agent, 17 June 1948,[21r] (41/720).

[71]. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق العربية:

الأوراق التجارية العائلة للتاجر القطري محمد عبد اللطيف المانع من ١٩٤٠ الى ١٩٤٤، [أوراق غير منشورة]، مكتبة قطر الوطنية.

ثانيا: الوثائق البريطانية:

- IOR/R/15/2/143, File 1/A/5 III ADMINISTRATION QATAR AFFAIRS.', 10 Jun 1944-6 Jan 1946:
- Note prepared by Jasim bin Mohamed, 22 December 1944, [118r] (240/440).
- Letter from Political Agent of Bahrain to Sheikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, Ruler of Qatar, 15 November 1944, [35r] (74/440).
- Letter from Sheikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, Ruler of Qatar to Political Agent of Bahrain, 15 November 1944, ' [62r] (128/440).
- Report on Situation in Qatar, 12 November 1944. [41r] (86/440).
- Report on Qatar by Hussain Namah, 27 November 1944, [83r] (170/440).
- Telegram from Political Agent of Bahrain to Political Resident of Bushier, 31December 1944, [123r] (250/440).
- Rationing at Qatar, [56r] (116/440).
- Report on Qatar by Hamad Bin Ali, 4 December 1944, [80r] (164/440).
- Letter from Sheikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, Ruler of Qatar, to Political Agent of Bahrain, 16 December 1944, [98r] (200/440).
- Letter from Political Agent of Bahrain to Sheikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, Ruler of Qatar, 30 December 1944, [106r] (216/440).
- Letter from Political Agent of Bahrain to Sheikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, Ruler of Qatar, 31January 1945, [168r] (340/440).

1- IOR/R/15/2/169, 'File 1/A/48 I Control of Prices of standard foodstuffs in Bahrain':
- Letter from Political Agent of Bahrain, to Shaikh Hamad bin Isa AL Khalifa, 27March, 1939, [2r] (3/569).

2- IOR/R/15/2/766, 'File 29/3i Food Supplies – Food Control and Rationing & GENERAL':
- Letter from the Office of the adviser to the Government, Bahrain, 31 October 1942, , [2r] (3/580).
- Minutes of the Commercial Advisory Committee Meeting held at the Agency on Monday the 17th April 1944, [277r] (553/580).
- Letter from Political Agent of Bahrain to Sheikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, Ruler of Qatar, 7 September 1944, [248r] (495/580).

3- IOR/R/15/2/779 'File 29/21 - III FOOD SUPPLY RICE:
- Letter to Pelly Esquire, Bahrain's Political Agent, 17 June 1948, [21r] (41/720).

ثالثا: المراجع العربية:

تركي، بنيان سعود. (٢٠١٤). *الكويت وأفريقيا: دراسات في العلاقات العربية الأفريقية*، الكويت

(٢٠١٨). *زنجبار وجوارها الأفريقي*، الكويت.

الجابر، موزة. (٢٠٠٢). *التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر ١٩٣٠-١٩٧٣*، الدوحة.

الحجي، يعقوب يوسف. (٢٠٠٧). *النشاطات البحرية القديمة*، مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الدباغ، عبد الوهاب. (١٩٥٦). *التمور والنخيل في العراق*، بغداد، ١٩٥٦.

الرومي، فوزيه صالح بن سيف. (٢٠١١). *تاريخ نزوح العائلات الكويتية العريقة الى الكويت ودورها في بناء الدولة منذ نشأة الكويت وحتى وقتنا الحاضر*، الكويت.

الرومي، محمد أحمد المجرن. (٢٠٠٢). *العلاقات الكويتية القطرية*، الكويت.

الشبكة العراقية لنخلة التمر. (٢٠١٨، أكتوبر ٨). *أصناف التمور*، استرجعت بتاريخ ٩سبتمبر ٢٠٢١،

https://www.iraqi-datepalms.net/صنف-الساير/

عبد الأمير، عبد الله. (٢٠١٧). *الصراع السعودي-القطري: الأسباب والنتائج المحتملة*، مركز البيان للدراسات والتخطيط،

بغداد، https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2017/07/786543w.pdf

فيلد، مايكل. (١٩٨٦). *التجار*، لندن، ج.٢.

قورشون، زكريا. (٢٠٠٨). *قطر في العهد العثماني* (ترجمة حازم سعيد منتصر)، الدار العربية للموسوعات ، لبنان.

مزاحم، هيثم. (٢٠١١). *قواعد لغة الحضارات للمؤرخ الفرنسي فرنان بروديل*، سلطنة عمان.

المناعي، علي شبيب، الفياض، علي. (قيد النشر). *أعلام وشخصيات قطرية، ١٧٠٠-١٩٤٠م*، قطر، جزء ١.

المنصور، عبد العزيز محمد. (٢٠١٩). *التطور السياسي لقطر 1868 - 1949*، ذات السلاسل، الكويت.

النصف، يوسف بن محمد. (١٩٨٨). *نخلتك*، الكويت.

الوزان، فيصل عادل. (٢٠١٩). *اقتصاد الخليج العربي في ستينيات القرن التاسع عشر*، مركز البحوث

والدراسات الكويتية.

رابعا: المراجع الأجنبية:

Zwarte, I. D. (2020). ***Rationing in Britain during World*** **&** Adams, R.J.C. ***War II,***
Faculty of History, University of Oxford,
https://www.history.ox.ac.uk/rationing-in-britain-during-world-war-ii

BBC. (2012). ***Food in the Second World War,*** **The Open University,**
https://css2.open.ac.uk/outis/docs/publications/OZNWA.pdf
Choudhuri, A. (2019). ***Understanding the Bengal Famine, 1943-44 through the British***
Policies in India since 1918, **paper presented in GERG Conference, University**
of Manitoba, Canada, July 19-21,
https://gergconference.ca/wp-content/uploads/2016/06/Choudhuri-Arundhati-Understanding-the-Bengal-Famine-1943-44-through-the-British-Policies-India-since-1918.pdf
Churchill, W. S. (1941). ***A Time to Dare and Endure',*** **Address given in the Free Trade Hall**
Manchester, 27 January 1940. ***Published in: R.S.*** **Churchill (ed.), Into**
Battle: Speeches by the Right Hon. Winston S. Churchill, London, 164-165.
Crystal, J. (1990). ***Oil and Politics in the Gulf, Rulers and merchants in Kuwait and Qatar,***
Cambridge University Press, New York.
Hobbs, M. (28 Aug 2018). ***The British Empire in the Gulf During The Second World War,***
Qatar Digital Library,
https://www.qdl.qa/en/british-empire-gulf-during-second-world-war

Ó Gráda, C. (2010). ***"Sufficiency and sufficiency and sufficiency": Revisiting the Bengal***
Famine of 1943-44, **Centre for Economic Research, Working Paper Series No.**
WP10/21, University College Dublin, UCD School of Economics, Dublin,

http://hdl.handle.net/10197/2655

O'Brien, P. K. (2006). "Colonies in a globalizing economy, 1815– 1948", in *Globalization and Global History*, Edited by Barry K.Gills and William R.Thompson, Routledge, New York, 223- 266.

Owtram, F. (24 Mar 2021). *Petroleum and the Politics of Non-interference: The first Political Officer in Qatar*, Qatar Digital Library, https://www.qdl.qa/en/petroleum-and-politics-non-interference-first-political-

October). K.U. (1997, SATYASAI, KJ.S. &. VISWANATHAN, *Commercialisation and Diversification of Indian Agriculture*, National Bank for Agriculture and Rural Development Mumbai,

https://www.nabard.org/demo/auth/writereaddata/File/OC%205.pdf

Sen, A. (1981). *Poverty and Famines An Essay on Entitlement and Deprivation*, Oxford . University Press, Mew York

PTI, (20th March 2019). *A Bengal famine of 1943 caused by British policy failure, not Drought*, IIT Gandhinagar, Last Updated: 20th March 2019 03:22 PM, https://iitgn.ac.in/pdf/news/2019/03/8_27_03_2019.pdf

Wakimura, K. *The Indian Economy and Disasters during the Late Nineteenth Century: Problems of Interpretation of Colonial Economy*, unpublished papers which have been presented at some conferences during the last decade, *https://src-h.slav.hokudai.ac.jp/rp/publications/no10/10-06_Wakimura.pdf*

Washbrook D. (1994, Feb.). *The Commercialization of Agriculture in Colonial India: Production, Subsistence and Reproduction in the 'Dry South', c. 1870-1930*, Modern Asian Studies, Vol. 28, No. 1, 129-164, https://www.jstor.org/stable/312924

Woodward, M. (16 Oct 2014). The 1940s: Perfect Peace in the midst of War, Qatar Digital Library, https://www.qdl.qa/en/1940s-perfect-peace-midst-war